نشرة صندوق النقد الدولي

تسعى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى إلى تطويع طريقة عملها (الصورة: Tetra Images/Corbis)

تقرير الاستقرار المالي العالمي

الموازنة ممكنة بين النمو وأمان القطاع المالي

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

٢٥ سبتمبر ٢٠١٢

- النظر أولاً في كيفية ارتباط الهياكل المالية بالنمو والاستقرار الاقتصاديين
- لا يوجد نموذج لهيكل مالي يصلح لكل الظروف
- ستركز الاجتماعات السنوية في طوكيو على ما إذا كان يلزم اتخاذ مزيد من الإجراءات لتحقيق النمو الشامل والقابل للاستمرار

مع سعي صناع السياسات لزيادة أمان النظم المالية، يبحث صندوق النقد الدولي في دراسة جديدة مدى إيجابية النتائج الاقتصادية التي يحققها وجود هياكل مالية أكثر أمانا أيضا.

في مواجهة الأزمة المالية العالمية، اعتمد صناع السياسات في جميع أنحاء العالم أساليب لمعالجة الأزمة، وهو ما بدأ يؤدي بدوره إلى تغيير هيكل النظم السياسية فيها. وتسعى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى أيضا إلى تطويع طريقة عملها لمواجهة هذه الظروف.

وينظر التحليل الجديد الذي أجراه الصندوق فيما إذا كان هناك ارتباط بين هذه التغييرات والاستقرار والنمو الماليين. وتُلقي النتائج المبدئية بعض الضوء على تأثير الأزمة العالمية وغيرها من العوامل على العلاقة بين الهيكل المالي في بلد ما والنتائج الاقتصادية التي يحققها.

نماذج متنوعة

يفيد التحليل الوارد في أحد فصول *تقرير الاستقرار المالي العالمي* بأنه لا يوجد هيكل مالي هو الأفضل في كل الظروف. فما يصلح للصين قد لا يصلح لألمانيا، وما يفيد اليابان قد لا يفيد الولايات المتحدة.

وفي هذا الصدد قالت لورا كودريس، رئيس تحليل الاستقرار العالمي في إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، أثناء مؤتمر صحفي عُقد في واشنطن لإعلان صدور الدراسة: "يؤكد تحليلنا صحة الدرس المستخلص من الأزمة، وهو أن ارتفاع جودة التنظيم والرقابة ينبغي أن يتصدر جهود الإصلاح."

وتقوم النتائج المبدئية لتحليل الصندوق على دراسة بيانات من ٥٨ اقتصادا بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠١٠.

وقد ركز باحثو الصندوق على السمات الهيكلية في النظام المالي، مثل مدى توافر الاحتياطيات الوقائية المالية، والاعتماد على الوساطة غير التقليدية التي تقوم بها البنوك واستخدام مؤسسات مالية أخرى في أعمال الوساطة، والروابط بين البنوك على المستويين الوطني والعالمي.

جرعة زائدة من دواء ناجع

خلص الباحثون إلى أن ارتفاع نسب رأس المال إلى الأصول داخل البنوك يرتبط بتحقيق نتائج اقتصادية أفضل. وقد توافرت هذه الاحتياطيات الوقائية الكبيرة لدى الكثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة قبل الأزمة، مما سمح لنظمها المصرفية بتجاوز الاضطرابات المالية بشكل أفضل بكثير مما شهده العديد من النظم المناظرة في الاقتصادات المتقدمة.

غير أن المخزون الرأسمالي الكبير قد يتحول بالفعل إلى عبء معوق على النمو إذا تجاوز حدا معينا.

وأضافت كودريس: "إن النظام الذي يتسم بالأمان المفرط قد يتسبب في تقليص الأموال المتاحة للإقراض وتعويق النمو."

كذلك فإن الروابط العابرة للحدود عن طريق البنوك الأجنبية تفيد في معظم الأحيان، لكنها قد ترتبط بعدم الاستقرار أثناء الأزمات. ويمكن أن تؤدي الروابط المالية بين البنوك في البلدان المختلفة إلى سرعة انتقال أي مشكلة تبدأ في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، إلى جميع أنحاء العالم. وعلى ذلك، فبدلاً من أن تكون هذه الروابط سبيلاً لاقتسام المخاطر، تصبح قناة لانتقال العدوى.

وقال صندوق النقد الدولي إن البحوث تتضمن بعض المعلومات الجديدة مع التقدم في تطبيق سياسات وقواعد تنظيمية جديدة لكي يصبح النظام المالي أكثر أمانا وحتى لا تتكرر الأزمة التي انتشرت عبر أنحاء العالم بعد انهيار البنك الاستثماري الأمريكي "ليمان براذرز" في خريف عام ٢٠٠٨.

في حدود المعقول ــ لا تفريط ولا إفراط

يقول الصندوق إنه ينبغي تحسين التنظيم وفرض رقابة أكثر تدقيقا للتكيف مع الظروف المتغيرة.

ومن بين اقتراحات الصندوق للإصلاح التنظيمي والسياسات المالية الأخرى التي تحقق نتائج اقتصادية أفضل:

- كفاية رأس المال ومستويات الأصول السائلة من حيث الكم والجودة، مع مراعاة ألا تصل إلى مستويات مفرطة تعوق دورالإقراض الذي تساهم به البنوك في النمو الاقتصادي.
- فعالية إدارة البنوك الأجنبية والرقابة عليها لدعم النشاط المالي السليم عبر الحدود
- وضع أطر قوية للتعامل مع البنوك الفاشلة التي تقوم بالإقراض عبر الحدود، لضمان الحد من تقلب التدفقات المالية بين البلدان

وفي دراسة ذات صلة تم إعلان صدورها في نفس اليوم، أشار الصندوق إلى أنه لم يتم حتى الآن إنجاز بعض البنود المهمة على جدول الأعمال والتي تضمن زيادة الأمان في النظام المالي العالمي، وذلك رغم تحقيق بعض التقدم في هذا الخصوص.